

مدخل

علم أصول الفقه

---

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ

الشيخ محمد مسنين

العدوي

مدخل

علم أصول الفقه

---

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ

الشيخ محمد مسنين

العدوي

# بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه وأصلى وأسلم على سيدنا  
محمد وعلى آله وأصحابه وتابعيه وبعد فهذا مدخل علم أصول  
الفقه حرره حضرة الاستاذ الوالد مقدمة للسفر الجليل الذي علقه  
على شرح مقدمة جمع الجوامع حينما بدأ تدريسه لطلاب الأزهر  
الشريف سنة ١٣٣٥ ولما وصل في تدريس الشرح الى كتاب  
الاجتهاد وشعر الطلاب بما للمدخل به من الصلة المفيدة ألحوا  
في طبعه مع خطبة التعليق وقراءته بالدرس لفسره وتعميم فائدته  
فأجابهم لما طلبوا وأنا نرجو الله أن ينفع به كما نفع بأصله وأن  
يتيح لنا فرصة طبع هذا السفر الجليل وهو حسبنا ونعم الوكيل

١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤١      حسنين محمد مخلوف

القاضي بمحكمة مصر الشرعية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه ومن والاه  
(أما بعد) فيقول الفقير الى مولاه الرعوف محمد بن حسين بن  
محمد مخلوف العدوي المالكي قد رغب الى جمع من اذكاء الطلبة  
الازهريين أن اقرأ شرح جمع الجوامع للجلال المحلى في علم اصول  
الفقه بين المغرب والعشاء فأنشره صدرى لذلك وشرعت فيه  
أوائل سنة ١٣٣٥ مستعيناً بالله تعالى وما كدت أتم قراءة الخطبة  
حتى ألحوا في تدوين ما أقرره بالدرس من اول المقدمة حفظاً  
لشوارده وتقييداً لأوابده فاجبتهم الى ما طلبوا علماً بأن ما بنته  
الاقلام لا تطمع في هدمه الايام منتحياً في التعبير طريق التحقيق  
والتحرير مع الابانة عن دقائق الشرح وأسراره والكشف عن  
مراميهِ وأغراضه ، والأعراض عن الاسهاب الممل والايجاز المخل  
وعن التنبيه على كل ما طغى به قلم السكاكين وزلت فيه قدم  
الناظرين حتى يخلص الحق للطالب ويتضح له الغرض في جميع  
المطالب . ذلك مسلكنا فيما نحرره وجدير بمن يريد الانتفاع به

ان يتدرج في نظره ويستقل فيما يفهمه برأيه فيجمع النظر أولاً في عبارة الكتاب ثم يعطف على الشرح مع الميسور له من حواشيه متمعناً في اسلوبه ودقته حتى اذا ما انتهى به النظر عند طاقته أقبل على ما كتبناه حيث يجد منه ما يشفي العلة ويروى الغلة وينكشف له من تلك الاسرار ما شاء الله أن ينكشف والله واسع العطاء يؤتى فضله من يشاء

وحيث وقف بنا جواد القلم عند انتهاء المقدمة سميته (القول الجامع في الكشف عن شرح مقدمة جمع الجوامع) راجياً من الله العظيم النفع به بمنه وكرمه وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

وليكون الطالب على بينة مما قررناه بالدرس اثناء خطبة الكتاب مما يزيده بصيرة في هذا الفن ومعرفة باغراض مدونه نذكر له قبل الشروع في المقصود هذا المدخل (مدخل علم اصول الفقه)

اعلم ان اصول الفقه من اعظم العلوم الشرعية قدراً واجلها نفعاً واكثرها فائدة اذ هو العلم الكفيل بالنظر في أحوال الادلة الشرعية كتاباً وسنة واجماعاً وقياساً من حيث تؤخذ منها الاحكام والتكاليف والعاصم للذهن عن الخطأ في استنباط الاحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية والعمدة لاصحاب الخلاف المتمسكين بمذاهب أئمتهم فيما يجرى بينهم من المناظرات في مسائل الشريعة لتصحيح

كل منهم مذهب أمامه واثبات بنائه على أصول صحيحة وطرائق  
قوية يحتاج بها كل على مذهبه الذي قلده وتمسك به والعمدة  
أيضا لأصحاب التخريج الذين عذروا بتفريع الأحكام الفقهية  
وتخريج الوقائع والحوادث الوقتية على أصول تنبئ عليها وتأخذ  
منها وكذلك لأصحاب الترجيح من اتباع الأئمة فإنه لا يعتد  
بترجيحهم إلا إذا ردوا الأقوال إلى أدلتها على وجه لا يخرج به  
عن قواعد الأصول

وقد تصدى لصناعة التخريج والترجيح كثير من الفقهاء فيما  
دونوه من كتب الأصول والفروع لتحقيق مذاهب الأئمة والترفيع  
بها عن مواطن الضعف والدخل كما تصدى كثير منهم لصناعة  
الخلافا فكانت حاجتهم إلى الأصول كحاجة الفقيه المجتهد إلا أن  
الفقيه المجتهد يحتاج إليه للاستنباط وصاحب الخلاف يحتاج إليه  
لحفظ تلك المسائل المستنبطة من أن يهدمها المخالف بأدلتها ولذلك  
فائدة جليلة في معرفة ما أخذ الأئمة وأدلتهم ومشار اختلافاتهم  
ومواقع اجتهدهم

وظاهر أن هذه الصناعات من وظائف المقلدين وإن كل من  
أحاط بعلوم الخلاف وأتقن علم الفقه وأصوله أمكنه أن يصل إلى  
هذه الغاية الشريفة وإن كان الغرض الأصلي من معرفة الأصول  
هو تحصيل ملكة استنباط الأحكام الفقهية من أدلتها التفصيلية  
على وجه معتد به وذلك لا يكون إلا للمجتهد تحصل لديه جملة من

العلوم العربية والشرعية والعقلية وعلى درجة خاصة من الفطنة والفهم واستعداد يؤهله لخوض عباب هذا الاستنباط الخطير الذي قلما تتوفر دواعيه

ومع ذلك فالحصول على هذه الدواعي لا يزال أمراً ممكناً مرغباً فيه فإن وظيفة الاجتهاد في الفقه من أعظم المناصب الدينية التي حث الشارع على القيام بها في كل عصر وزمان وقد نص الفقهاء والاصوليون على انه تارة يكون فرض كفاية وتارة يكون فرض عين

وانما صرحوا بالمعجز عنه ورد الناس الى تقليد أحد الأئمة الاربعة لتقاصر الهمم وكساد الفطن وكثرة تشعب الاصطلاحات في العلوم والاشتغال بما عاق عن الوصول الى رتبة الاجتهاد وخشية اسناد ذلك الى غير اهله ومن لا يوثق بدينه ورأيه فنظروا الى هذه العوارض وسدوا لذريعة الفساد أقفلوا باب الاجتهاد هاهو شأنه وآثروا التقليد عليه مع انحطاط رتبته (وتحدث للناس اقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور) وهذا لا ينافي ان الاجتهاد في ذاته أمر ممكن في كل وقت ومنصب شريف مرغب في تحصيله كيف وقد اعتبره الشارع نوعاً من الهداية والتشريع ومفصلاً من مفاصل الشرع يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة منها ويقررها ويوضح محاسنها ويسهل طرق الاستنباط منها ولذلك شرطوا في الأخذ المستنبط للاحكام من الادلة

الشرعية لكونها ظنية لا تنتج الا ظناً والظن لا يتعبد به أن يكون ذا قوة خاصة وملكية يتمكن بها من تمحيص الادلة على وجه يجعل ظنونه بمثابة العلم القطعي صوتاً لأحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع ولم يخصصوا ذلك بوقت دون وقت ولا مكان دون مكان

وظاهر ان الكلام في الاجتهاد المطلق الذي هو بذل الفقيه تمام طاقته في النظر في الادلة الشرعية والبحث في المآخذ الفقهية لتحصيل الظن بالأحكام على وجه لا يتمكن منه كما علمت الا ذو فطنة خاصة وتبحر فيما يؤهله من العلوم العربية والاصول الفقهية والمآخذ الشرعية بحيث تصير له هذه العلوم ملكة يقتدر بها على استخراج الاحكام من مآخذها الخاصة وأصولها الموضوعة قالوا وانما تثبت له هذه الملكة بطول الممارسة وكثرة المزاولة وملازمة الشيوخ والأطلاع على مطولات الكتب والتضلع من علوم القرآن والسنة وبالضرورة توفر هذه الملكة ونضوجها في المجتهدين يختلف باختلاف الاحوال وتفاوت النفوس والاستعدادات قرب نفس تنضج فيها هذه الملكة بمقدار من العلوم لا تنضج به ملكة في نفس أخرى

وبالجملة فالاجتهاد في الدين موهبة خاصة وعلم موروث وكسب جامع يختص به الله تعالى من يشاء من عباده وهو أعلم حيث يجعل هدايته وقدره ان الامام السرخسي صاحب المبسوط



المتوفى سنة ٤٩٠ كان احفظ من الشافعى رضى الله عنه ومع ذلك لم يتيسر له منصب الاجتهاد ففعل له فى ذلك فقال ان الحفظ والفهم شئ والاجتهاد شئ آخر وقد عدده علماء الحنفية من طبقة المجتهدين فى المسائل التى لارواية فيها عن الامام وسيأتى بيانها ودون هذه المرتبة الاولى مجتهد المذهب وهو الباذل وسعه فى تخرج الوجوه والاحكام على نصوص امامه أو استنباطها من نصوص الشرع متقيداً فى ذلك بالجرى على طريقة امامه ومراعاة قواعده وشروط استدلاله

ودونه مجتهد الفتيا وهو المتبحر فى مذهب امامه المتمكن من الترجيح بين أقواله

والاجتهاد بهذين المعنيين وان ندر فى هذا الزمان الذى قل فيه الاشتغال بعلوم الدين وآلاته على الوجه المجدى فقد وقع لكثير من أصحاب الأئمة الاربعة وغيرهم من الخلافين فمن دونهم

وصاحب المرتبة الاولى كالفقيه اذا اطلق فى علم الاصول ينصرف الى المجتهد المطلق وذو المرتبة الثانية والثالثة يسمى مقلداً أو مجتهد المذهب أو الفتيا وكلاهما من جهة كونه مجتهداً غير الاصولى الباحث عن أحوال الادلة السمعية من حيث تثبت بها الاحكام الشرعية بطريق الاجتهاد بعد الترجيح عند التعارض

ان قلنا ان موضوع الاصول الادلة السمعية أو الباحث عنها وعن  
المرجحات ان قلنا ان موضوعه الادلة والمرجحات أو الباحث  
عنهما وعن صفات المجتهد ان قلنا أن موضوعه الامور الثلاثة  
على خلاف سياثى في موضعه

ولذا عرفوا الاصولى بانه العارف بالاصول وبالمرجحات  
وصفات المجتهد واما المجتهد وهو المستفيد للحكم الشرعي من  
دليله التفصيلي فهو المتصف بالشروط المارة ان أريد به المجتهد  
بمعنى المتهى الاجتهاد أو الباذل جهده في تحصيل الاحكام الشرعية  
ان أريد المجتهد بالفعل

ومعلوم ان الثاني لا يتحقق الا بعد تحقق الاول وصفاته التي  
منها معرفة الاصول ومرجحات الادلة وعلوم اللغة العربية فعلم  
الاصول يخدم المجتهد الفقيه لمعرفة كيفية الاستنباط وعلوم العربية  
تخدمه لفهم المراد من المستنبط منه لانه عربي بليغ  
وهذه المراتب الثلاثة كما تكون للفقيه في جميع أبواب  
الفقه تكون له في بعض أبوابه كالفرائض والبيوع والعبادات  
والاول مجتهد مطلق عام والثاني مجتهد مقيد خاص

واشتراط اجتماع العلوم التي تذكر في كتب الاصول كما  
ذكره صاحب كشف الاسرار انما هو في حق المجتهد العام الذي  
يفتى في جميع أحكام الشرع وليس الاجتهاد عند عامة العلماء  
منصباً لا يتجزأ بل يجوز أن يفتى القائم بمنصب الاجتهاد في بعض

الاحكام دون بعض فمن عرف طرق النظر فى القياس فله أن يقتضى  
فى مسألة قياسية وإن لم يكن ماهراً فى علم الحديث ومن نظر فى  
مسألة المشتركة والمول مثلاً يكفيه أن يكون فقيه النفس عارفاً  
باصول الفرائض ومعانيها وإن لم يكن عارفاً بالاخبار الواردة فى  
الربا والبيع لعدم تعلق تلك الاحاديث بها وتوقفها عليها وسيأتى  
أن الصحيح عند الاصريين تجزؤ الاجتهاد كأن يحصل لبعض  
الناس قوة الاجتهاد فى بعض الابواب دون بعض بان يعلم أدلته  
باستقراء منه أو من مجتهد كامل بحيث يظن حصول جميع ما يتعلق  
به وينظر فيه

وهذا وذلك لا ينافى توقف المجتهد المطلق الكامل فى بعض  
المسائل وقوله لا أدري فانه منتهى بما لديه من العدة الكافية  
لاستنباط الحكم المسئول عنه وإنما يتوقف لما نفع وقضى يشغله عن  
النظر فى الحال أو للاجتهاد فى نفس المأخذ اذ لا يكفي العلم بها فقط  
وقد يسكت عن الجواب تورعاً أو لما يراه من غت السائل أو عدم  
اهليته للجواب أو غير ذلك من الاحوال التى تقتضيها ظروف  
الواقعة وأحوال السائلين

وفى ارشاد الفحول نقلاً عن الامام الشافعى رضى الله عنه  
فيما ينبغى للمجتهد أن يعمل به ويعتمد عليه حينما تنزل به الواقعة  
أو لا يعرضها على نصوص الكتاب فان اعوزه عرضها على الخبر  
المتواتر ثم الاحاد فان اعوزه لم يخض فى القياس بل يلتفت الى

غواهر الكتاب فان وجد ظاهراً نظر في المخصصات من قياس  
 وخبر فان لم يجد مخصصاً حكم به وان لم يعثر على ظاهر من  
 كتاب ولا سنة نظر الى المذاهب فان وجدها مجمعة عليها اتبع  
 الاجماع وان لم يجد اجماعاً خاض في القياس ويلاحظ القواعد  
 الكلية أولاً ويقدمها على الجزئيات كما في القتل بالمشغل فيقدم  
 قاعدة الردع على مراعاة الاسم فان عدم قاعدة كلية نظر في  
 المنصوص ومواقع الاجماع فان وجدها في معنى واحد ألحق به  
 والا انحدر به الى القياس فان اعوزه تمسك بالسنة ولا يعول على  
 طرداه

واذا اعوزه ذلك كله تمسك بالبراءة الاصلية التي هي مستند  
 الاحكام والنصوص فاني العقل قد دل على نفى الحرج في الاقوال  
 والافعال وعلى نفى الاحكام عنها في صور لا نهاية لها الا ما  
 استثنته الادلة السمعية من الكتاب والسنة والمستثنيات محصورة  
 وان كانت كثيرة فينبغي أن يرجع في كل واقعة الى النفي الاصل  
 والبراءة الاصلية ويملم ان ذلك لا يغير الا بنص أو قياس على  
 منصوص أو ما هو في معنى النص من الاجماع وافعال النبي صلى  
 الله عليه وسلم وعليه عند التعارض بين الادلة أن يقدم طريق  
 الجمع على وجه مقبول فان اعوزه ذلك رجع الى الترجيح  
 بالمرجحات التي سيأتي ذكرها

وقد نقل العلامة ابن عابدين في رسالته عن شمس الدين محمد

ابن سليمان الشهير بابن كمال باشا ان الفقهاء على سبع طبقات  
 (الاولى) طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة الاربعة ومن سلك  
 مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول واستنباط أحكام الفروع  
 من الأدلة الاربعة من غير تقليد لاحد لا في الاصول ولا في الفروع  
 (الثانية) طبقة المجتهدين في المذهب كابن يوسف ومحمد وسائر  
 اصحاب الامام القادرين على استخراج الاحكام من الأدلة المذكورة  
 على حسب القواعد التي قررها أستاذهم فانهم وان خالفوه في بعض  
 أحكام الفروع لكنهم يقلدونه في قواعد الاصول (الثالثة) طبقة  
 المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن اصحاب المذهب كابن  
 بكر الخصاص والطحاوي والكرخي والسرخسي وفخر الاسلام  
 البزدوي وقاضي خان فانهم لا يقدرّون على مخالفة الامام لا في  
 الاصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام من المسائل  
 التي لانس فيها عنه على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد  
 بنسبها (الرابعة) طبقة اصحاب التخييع من المقلدين كالرازي  
 المعروف بالجصاص واضرابه فانهم لا يقدرّون على الاجتهاد أصلا  
 لكنهم لاحظتهم بالاصول وضبطهم لما أخذ يقدرّون على تفصيل  
 قول مجل ذي وجهين وحكم محتمل لامرين منقول عن صاحب  
 المذهب أو عن أحد اصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم في الاصول  
 والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع (الخامسة) طبقة اصحاب  
 الترجيح من المقلدين كصاحب الهداية وأبي الحسن القدوري

وأمثالهما وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض ( السادسة )  
طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف  
وظاهر الرواية وظاهر المذهب والرواية النادرة كصاحب الكنز  
وصاحب المجموع وهؤلاء لا ينقلون في كتبهم الأقوال المردودة  
والروايات الضعيفة ( السابعة ) طبقة المقلدين الذين لا يقدر  
على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين اهـ ملخصاً

إذا علمت هذا فقول بعض الناس ان علم الاصول لا فائدة  
فيه الا للمجتهد الفقيه وقد فقد الآن منشؤه عدم الفهم وقصور  
النظر فان قواعده لا تزال باقية ينتفع بها الخلفاء وغيره من أهل  
الطبقات المذكورة ويحتكون اليها في تعرف أحكام الحوادث  
والواقعات على الوجه الاتم الاكمل

على أن تقاعد الهمم وتقاصر الاذهان عن فهم العلم واستثماره  
على الوجه الاكمل لا يقضى بابطال فائدته وتمطيل دلالاته وكمن  
العلوم الدينية بل وغيرها قد تقاعد الناس عن الاشتغال بها على  
الوجه المطلوب وأعرضوا عن استثمارها والعمل بأحكامها حتى  
بعدوا عن فوائدها المترتبة عليها علماً وعملاً فهل ذلك يقضي  
بان لا فائدة فيها أو بترك الاشتغال بها

وغير خاف ان من أتقن الاصول وعرف نسبه الى أحكام  
الفقه وانها كنسبة الأدلة التفصيلية اليها وعرف نسبه أيضاً الى  
تلك الأدلة وانها كنسبة وجوه الدلالة وشروط الانتاج الى أقيسة

المنطق وطالع مسائل الفقه بادلها مستندة الى وجوه دلالاتها  
وجد من نفسه فرقا عظيما بينه وبين من يتعلم أحكام الشريعة  
مجردة عن مأخذها من كتاب وسنة وما يعرض لها من وجوه  
الدلالة كما يوجد مثل ذلك بين من يقلد في عقائد الدين وبين من  
يعرفها بادلها ودفع الشبه عنها وهذه لمن براعيها ويعمل بها فائدة  
وأى فائدة اذ بها يخرج المكلف عن التقليد في الفروع الى معرفة  
الفقه بادلته

وسياتى ان هذا هو الفقيه الثانى والمجتهد هو الفقيه الاول  
وان نسبته اليه فيما يأخذه عنه كنسبة المجتهد الى نصوص الشريعة  
ولعل هذا القائل اغتر بقولهم فائدة علم الأصول هي استنباط  
الاحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية بطريق الاجتهاد ففهم انه  
لا فائدة له الا ذلك ولم يدرك ان الفائدة التى يذكرها المدونون  
فى أوائل الكتب لاي علم انما هي الخاصة به المترتبة عليه لا ما  
لا ترتب عليه الا هي الا ترى ان فائدة النصوص كما ذكرنا صون  
اللسان عن الخطأ فى الكلام مع أن استفادة المعاني من الاساليب  
على وجه صحيح مما ترتب عليه وكذا الخلل فيما يذكر من  
فوائد العلوم الاخرى فانهم يقتصرون فيها على ما هو أخص بها  
ويتركون ما يستتبعه كل علم من الفوائد الجملة التى قد تشترك مع  
علم آخر

على أن من الأصوليين من صرح بان غاية الأصول هي

الاقدار على الاستنباط والمعتبر منه ما كان مع شروط الاجتهاد  
أو معرفة الاحكام الشرعية بالدلائل أو معرفة كيفية استنباطها  
وبالجملة مثل ما يذكر من فوائد العلوم وما يترك منها مثل  
فوائد النبات والشجر فان الشجر يغرس للشمر مع أن فوائد  
الآخرى لا تكاد تقتصر وكل من ذاق طعم العلم واتصف به حق  
الاتصاف يعرف عموم منافعه ويعرف أن القوة الناشئة من اتقان  
أى علم كما تعد النفس لمعرفة فوائد وترتيب مبادئه كذلك تهيب  
القوة المفكرة للخوض فيما يشاركه في جهة أو يدانيه

نعم هذا العلم من الفنون المستحدثة في الملة وكان أهل  
الصدر الاول تقربهم من العهد النبوى وحضور خواطرهم ولطف  
قراءتهم واستقامة افهامهم في غنية عن تدوينه وتفصيل مباحثه  
حيث تنبأ بجوده الدلالة صدورهم عند النظر في أدلة الاحكام كما  
كانوا في غنية عن القوانين اللسانية حيث تنطلق السننهم بالاعراب  
والبيان عند النطق بالكلام لما جبلوا عليه من السلائق المغنية  
عن ذلك

أما في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فظاهر ان الاحكام كانت  
تتلى منه بما يوحى اليه من القرآن ويبينه بقوله وفعله بخطاب  
شفهى لا يحتاج الى نقل ولا الى نظر وقياس وبعده صلى الله عليه  
وسلم تعذر الخطاب الشفهى وانحفظ القرآن بالتواتر والسنة بالنقل  
الصحيح وتعينت دلالة الشرع في الكتاب والسنة واليهما يرجع



الاجماع والقياس فكانوا في استفادة الاحكام واستنباطها من أدلتها الخاصة في غنية عن أوضاع الاصول بما هو مركز في نفوسهم مما يؤدي مؤدى هذه القوانين التي أصلها بعد أهل الشرع وجهابذة العلم وعن الصدر الاول أخذوا معظمها وجعلوها قوانين لهذه الاستفادة ولم يكونوا محتاجين الى النظر في الاسانيد وطرق النقل اقرب العصر وممارسة النقلة وخبرتهم بهم

فلما انقرض السلف وذهب العصر الاول وانقلبت العلوم صناعات احتاج الفقهاء والمجتهدون الى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الاحكام من الادلة فدونها الاصوليون منهم (وتبعهم في ذلك من لم يكن من علماء الاصول مجتهدا) فذا قائما برأسه سموه (أصول الفقه) كما احتاجوا الى القوانين اللسانية في استفادة مطلق المعاني من الاساليب حينما فسدت الملكية في لسان العرب الا أن هذه لما كانت قوانين عامة لاستفادة مطلق المعاني أحكاما وغيرها لم تعد من أصول الفقه وان كان الفقيه يحتاج اليها في معرفة أحكام الله تعالى

وبالضرورة لم تدون هذه القوانين دفعة بل وضعت تدريجاً كسائر الفنون التي تتزايد بتزايد الافكار وكالموجودات النامية التي تولد صغيرة ثم تكبر شيئاً فشيئاً كما قيل في علم النحو ان واضعه أبو الاسود الدؤلي مع انه لم يضع منه الا بضع مسائل وبالضرورة كانت هذه المسائل مركوزة في ذهن كثير من

معاصريه كما قيل انه بإشارة من الامام على رضى الله عنه الا أن  
الوضع نسب اليه لانه البادى بتدوينه وكذلك الامر في علم  
الاصول فان ما فصل في كتبه من المسائل والمبادئ لم يدون دفعة  
بل وضع تدريجاً وتزايد بتزايد أفكار المشتغلين به تحصيلاً وتدويناً  
وان كان معلوماً لدى كل مجتهد يحاول أخذ الحكم الفقهى من  
دليله التفصيلى ضرورة انه لا بد له في ذلك من معرفة العلوم التى  
يتوقف عليها فهم الكتاب والسنة وأن يعرف حكم العام والخاص  
والنص والظاهر والمفسر والمجمل والناسخ والمنسوخ وغير ذلك  
وأن يقف على اسباب النزول وأحوال الرواة وطرق النقل  
وحقائق الالفاظ اللغوية والاستعمالات الشرعية وغير ذلك من  
وجوه الدلالة الخاصة والعامة والا لم يسمه أن يجتهد في كتاب  
الله وسنة رسوله فيقيس أو يستنبط

وانما لم يدونوه اذ ذاك لاستغنائهم عن التدوين بتلك الملكات  
الحاضرة التى كانوا يرجعون اليها عند الحاجة كما يرجع من بعدهم  
الى الدواوين والكتب وحينما بدأ الضعف في نفوس الامة  
واستحالت الملكات أحوالاً اخذوا يقيدون العلوم ويدونونها في  
الكتب ليقوم وجودها الكتابى مقام وجودها العينى متدرجاً  
في هذه النشأة تدرج النشأة الاولى حتى بلغت اسفاره المئين

ويقال أن أول من كتب في فن الاصول الامام الشافعى رضى  
الله عنه المتوفى سنة ٢٠٤ . أملى فيه رسالته المشهورة التى تكلم

فيها على الأوامر والنواهي والبيانات والخبر والنسخ وحكم العلة  
 المنصوصة وقد اعتنى بشرحها كثير من الشيوخ كابى بكر الشيبانى  
 المتوفى سنة ٣٨٨ والامام أبى على القفال الكبير المتوفى سنة  
 ٣٦٥ وأبى الوليد النيسابورى المتوفى سنة ٣٤٩ وأبى بكر الصيرفى  
 المتوفى سنة ٣٣٠ وأبى محمد الجوينى والد امام الحرميين المتوفى  
 سنة ٤٣٨ ومحمد بن أحمد المعروف بالاقميسى المتوفى سنة ٨٠٨  
 وأبى زبد عبد الله الجزولى ويوسف بن عمرو بن الفاكهاني وأبى  
 القاسم عيسى بن ناجى وغيرهم من الفضلاء .

ثم كتب فقهاء الحنفية وغيرهم فى هذا العلم وحققوا قواعده  
 وأوسعوا القول فيها وكتب المتكلمون أيضاً كذلك إلا أن  
 كتابة الفقهاء أمس بالفقه واليق بالفروع لكثرة الامثلة منها  
 والشواهد وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية والمتكلمون  
 يجردون صور تلك المسائل عن الفقه ويميلون الى الاستدلال  
 العقلى ما أمكن لأنه غالب فنونهم ومقتضى طريقةهم

ومن أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لأمام  
 الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨ والمستصفي للامام النزالى المتوفى سنة  
 ٥٠٥ وكتاب المهدى لشيخ الجبار المتوفى سنة ٤١٥ وشرحه الممتد  
 لأبى الحسين البصرى من المعترلة المتوفى سنة ٤٣٦

وقد تلخص هذه الكتب الأربعة الامام فخر الدين بن الخليل  
 الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ فى كتاب سماه المحصول والامام سيف

الدين الآمدى المتوفى سنة ٦٣١ في كتاب الاحكام ثم اختصر  
 كتاب المحصول الامام تاج الدين الارموى المتوفى سنة ٧٧١  
 في كتاب سماه الحاصل واختصره أيضاً تلميذه أبو الثناء سراج  
 الدين محمود الارموى المتوفى سنة ٤٨٢ في كتاب سماه التحصيل  
 وقد خلاص كتاب الاحكام للامدى أبو عمرو بن الحاجب المتوفى  
 سنة ٦٤٦ في كتابه المعروف بالمختصر الكبير ثم اختصره في كتاب  
 آخر وهو المتداول الآن بين طلبة العلم شرقاً وغرباً وتبهمهم على  
 هذه الطريقة الشيخ محب الدين عبيد الشكور في كتاب مسلم  
 الثبوت والكمال بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ في كتاب التحرير  
 والشيخ ناصر الدين البيضاوى المتوفى سنة ٦٨٥ في منهاج  
 الوصول الى علم الاصول

وأما طريقة الفقهاء فكتبوا فيها كثيراً وكان من أحسن  
 كتابة فيها للمتقدمين تأليف أبي زيد الدبوسى المتوفى سنة ٤٣٠  
 وأحسن كتابة المتأخرين فيها تأليف سيف الاسلام البزدوى  
 المتوفى سنة ٤٨٢

وجاء الامام مظفر الدين أحمد بن على المعروف بابن الساطى  
 البندادى المتوفى سنة ٦٩٤ بجمع زبدة كلام الاحكام وكلام  
 البزدوى في كتاب سماه بديع النظام فجاء من أحسن الاوضاع  
 وأبدعها

وبالجملة فان من القى نظرة على اصناف الكتب المدونة في

أصول الفقه وجدها مختلفة المشارب متباينة الأغراض وإن من أصحابها من نظر إلى أحوال الأدلة ومقاصد الشريعة وتوسع في مسمى أصول الفقه فوضع قواعده على هذا المنهج وأيده بالدلائل التفصيلية كتاباً وسنة وأكثر من الأمثلة الشواهد المتعلقة بأسرار التشريع فجاءت أصوله كفيلاً بالباين ما أخذ الأحكام وأسرار التشريع كموافقات الإمام الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ وهو من أجل ما ألف في هذا الفن على هذه الطريقة ويقرب منه كتاب الفروق للإمام شهاب الدين القرافي المتوفى سنة ٦٨٤ فقد ذكر في أوله أن الشريعة المعظمة زادها الله شرفاً وعلواً اشتملت على أصول وفروع وأصولها قسمان أحدهما المسمى بأصول الفقه وهو في غالب أمره قواعد الأحكام الناشئة عن الالفاظ العربية وما يعرض لها من النسخ والترجيح ونحو الأمر للوجوب والنهي للتحريم والقسم الثاني قواعد كلية مشتملة على أسرار الشرع وحكمه وبقدر الاطاعة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف ويظهر رونق الفقه ويعرف وقد وضع منها كما قال شيئاً كثيراً مفرقا في أبواب كتاب الذخيرة ثم جمعه وزاد في تلخيصه وبيانه والكشف عن أسرار حكمه وضم إليه قواعد أخرى حتى بلغ مجموعها خمسمائة وثمانية وأربعين قاعدة وأوضح كل قاعدة بما يناسبها من الفروع الفقهية وسماه أنوار البروق في أنواء الفروق وهو كتاب جليل في بابه لم ينسج على منواله ناسج ومن مقاصد الشريعة الكلية

تستمد جزئيات التعامل الى الفقهية التي تذكر في كتب الفروع  
وترجع اليها كما ترجع الأدلة التفصيلية الى قواعدها الكلية  
فيزة هذين الكتابين عن سائر كتب الاصول جمعها للدلائل  
الفقه الاجالية ومقاصد الشريعة الكلية بما يتوقف عليه الفقه  
باعتبار أدلته التفصيلية والتعامليل العقلية لأحكامه الجزئية

ومنها من نظر الى أحوال الأدلة وما تتوقف عليه فوضع  
قواعد أصوله على هذا المنحى مدلة بانظار مشفوعة بأقوال الخصوم  
ومنوعهم كالبرهان لأمام الحرمين ومستصفي الغزالي ومختصر  
ابن الحاجب وهي طريقة أهل الكلام

ومنها من لم يتعرض للاستدلال في غالب المسائل وهؤلاء  
منهم من أكثر من الامثلة والشواهد المتفرعة على تلك الاصول  
وهي طريقه الفقهاء

ومنها من لم يكثر من ذلك بل اقتصر على ذكر مسائل  
الاصول وما فيها من الخلاف مجردة عن الأدلة والشواهد كصاحب  
جمع الجوامع الامام تاج الدين عبد الوهاب المشهور بابن السبكي  
المتوفى سنة ٧٧١

فرغ من تأليفه سنة ٧٦٠ وذكر انه جمعه من زهاء مائة  
مصنف مشتملا على زبدة ما في شرحيه على مختصر ابن الحاجب  
والمنهاج ثم علق عليه ما هو كالشرح له وسماه منع الموانع وقد  
اعتنى به كثير من الشيوخ شرحا وتلخيصا ونظما وتعليقا فمن

شرحه الامام جلال الدين محمد بن احمد المحلى الشافعى المولود  
 بمصر سنة ٧٩١ المتوفى سنة ٨٦٤ وهو أجل ما كتب عليه من  
 الشروح وأدقها وضعا وترتيبا والامام بدر الدين محمد بن عبد الله  
 الشهير بالزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ والامام شهاب الدين احمد بن  
 اسماعيل الكوراني الشافعى المتوفى ٨٩٣ والشيخ شمس الدين  
 محمد بن محمد الغزى الشافعى المتوفى سنة ٨٠٨ سماه تشنيف  
 المسامع وله أيضا مناقشات على المتن سماها البروق اللوامع فيما  
 أورد على جمع الجوامع وهى ثلاثة وثلاثون سؤالاً أرسل بها الى  
 المؤلف فلما رآها اثنى عليه واجابه عنها فى مؤلف سماه منع الموانع  
 عن جمع الجوامع كالتتمة لهذا الكتاب والشيخ عز الدين محمد  
 أبو بكر المعروف بابن جماعة السكناى التميمى جلال المحلى خرج  
 به الفروع على الاصول وله نكت عليه أيضا توفى سنة ٩١٨  
 وهذا يضارع كتاب التمهيد لاستخراج المسائل الفرعية من  
 القواعد الاصولية للامام جمال الدين الاموى الاسنوى الشافعى  
 المتوفى سنة ٧٧٢ والشيخ شهاب الدين احمد بن الحسين بن  
 رسلان الرملى الشافعى المتوفى سنة ٨٤٤ والشيخ برهان الدين  
 ابراهيم بن محمد القباقي المقدسى المتوفى فى حدود سنة ٨٥٠  
 والشيخ أبو العباس احمد بن حلولو القيروانى المالكي كان يعيش  
 سنة ٨٨٥ والشيخ عبد الوهاب بن احمد الشعراني الشافعى  
 المتوفى سنة ٩٧٣ والشيخ شهاب الدين احمد بن عبد الله الغزى

الشافعي المتوفى سنة ٨٢٢ والشيخ عبد البر بن الشحنة الحنفي  
 المتوفى سنة ٩٢١ والشيخ شهاب الدين احمد بن محمد الطوخي  
 الشافعي المتوفى سنة ٨٩٣ والشيخ أبو زرعه احمد بن عبد  
 الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٢٦ اختصر به شرح الزركشي وسماه  
 الغيث الهامع والشيخ شهاب الدين أبو بكر العلوي وسماه الترياق  
 النافع لايضاح وتكميل مسائل جمع الجوامع وقاضي القضاة الشيخ  
 بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز المتوفى سنة ٨٠٥ والشيخ  
 خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ والشيخ اليوسى محشى كبرى  
 السنوسى المتوفى سنة ١١١١ إلا أن أشهر هذه الشروح وأعمها  
 نقعا شرح الجلال المحلى فقد سارت به الركبان شرقا وغربا واعتنى  
 به كثير من الشيوخ فعلق عليه الشيخ كمال الدين محمد بن محمد  
 المقدسى المشهور بابن أبى شريف حاشية سماها الدرر اللوامع  
 فى تحرير شرح جمع الجوامع توفي سنة ٩٠٣ والقاضى أبو يحيى  
 زكريا الانصارى المعروف بشيخ الاسلام المتوفى سنة ٩٢٦  
 والشيخ على بن على بن احمد النجاري الشافعى فرغ من تأليفها  
 سنة ٩٧٥ والشيخ شهاب الدين احمد بن قاسم العبادى المتوفى  
 سنة ٩٩٢ والشيخ حسن المطار بن محمد الشافعى المصرى المتوفى  
 سنة ١٢٥٠ والشيخ عبد الرحمن جاد الله البنداني المغربى المتوفى  
 سنة ١١٩٨

وعلى هذه الحاشية مع شرح الجلال تقاريرات للعلامة الشيخ



محمد الانبائي من شيوخ الازهر المتوفى سنة ١٣١٣ وقريرات  
 للعلامة الشيخ عبد الرحمن الشريفي الشافعي أحد شيوخ الجامع  
 الازهر المتوفى سنة ١٣٢٦ والشيخ شهاب الدين عميرة البرلسي  
 الشافعي جمعا من حواشي شيخه العلامة أبي عبد الله محمد ناصر  
 الدين اللقاني المالكي المتوفى سنة ٩٥٨ وحاشية الناصر هذه  
 أدق حواشي الكتاب وأمتها والشيخ محمد عبادة بن صالح  
 ابن بري العدوي المتوفى سنة ١١٩٣ جمعا من تقريرات شيخه  
 العلامة الشيخ علي العدوي المتوفى ١١٨٩ والشيخ محمد بن داود  
 البازلي الحموي المتوفى سنة ٩٢٥ والشيخ بدر الدين محمد بن محمد  
 الخطيب تلميذ الجلال المحلي المتوفى سنة ٩١٣ ردها ما انتقده  
 الكمال علي شيخه الجلال والعلامة قطب الدين عيسى بن محمد  
 الصفوي الايجي نزل الحرم المتوفى سنة ٩٥٥ والشيخ محمد  
 ابن ابراهيم بن عبد الله شمس الدين المصري المتوفى بعد  
 الاربعين والتسعمائة والشيخ محمد الصفدي المالكي من علماء القرن  
 الثالث عشر فرغ من تأليفها سنة ١٢٤٠ والشيخ المدابغي المتوفى  
 سنة ١١٧٠ والشيخ يوسف الحففي المتوفى سنة ١١٧٦ وله أيضا  
 حاشية سماها المحاكمات بين الناصروين صاحب الآيات البينات  
 والعلامة الشيخ محمد الامير المتوفى سنة ١٢٣٢

ومن علق على المقدمة العلامة الشيخ محمد الصبان المتوفى  
 سنة ١٢٠٦ والعلامة الشيخ ابراهيم الباجوري المتوفى سنة

١٢٧٦ والعلامة الشيخ محمد بن حيت المطيعي الحنفي من علماء القرن الرابع عشر

ومن لخص الكتاب شيخ الاسلام أبو يحيى زكريا الانصاري في مختصر سماه لب الاصول استدرك فيه على المصنف زيادة ونقصا وترتيبها وشرحه في مؤلف سماه غاية الاصول الى شرح لب الاصول وقد حشاه العلامة الشيخ محمد الجوهري المتوفى سنة ١٢١٥ صاحب مراقى الوصول الى معنى الاصولي والاصول وهي رسالة صغيرة كتبها على شرح مسألة الاصولي من هذا الكتاب وفرغ من تأليفها في عشر ذى القعدة سنة ١١٩٦

ومن نظمه الشيخ شهاب الدين الطوخى المتوفى سنة ٨٩٣ والشيخ رضى الدين محمد بن محمد المقرئ المتوفى سنة ٩٣٥ والشيخ نور الدين أبو الحسن على بن محمد الاشعورى الشافعى المتوفى سنة ٩٠٠ وشرح نظمه والجلال السيوطى المتوفى ٩١١ وشرح نظمه أيضا والسلطان عبد الحفيظ ملك المغرب الاقصى من علماء القرن الرابع عشر في مؤلف سماه الجواهر اللوامع في نظم جمع الجوامع والشيخ عبد الله بن ابراهيم المبارك الشنقيطى وشرح نظمه أيضا والشيخ على ابراهيم شقير الدلهانسى الفشنى من علماء الجامع الازهر حالا

هذا ما وقفنا عليه من كتب التواريخ والتراجم كقائمة ابن خلدون وكشف الظنون وغيرها وقد يكون لهذا الكتاب

غير ذلك من الشروح والخواشي والمختصرات نظماً ونثراً فان  
 عناية المشتغلين به وبشرحه حفظاً وتدریساً وتأليفاً فوق كل عناية  
 ومن الأسف انه لم يكن بيدنا حين كتابة هذه الحاشية من مواد  
 الكتاب سوى حاشية البناني وتقرير الشربيني وحاشية العطار  
 وحاشية الناصرو حاشية ابن قاسم وما تجده معزواً لحاشية الكمال  
 أو غيرها من مواد الكتاب فنقول عن هذه الخواشي والتمويل  
 على فيض الله وما يستمد من كتب الاصول والله أعلم

### ﴿ سائحة ﴾

اعلم أن علم الاصول الذي تقررت حاجة الفقيه اليه وإنه العدة  
 الاولى للمجتهد المستفيد الحكم الشرعي من دليله التفصيلي  
 والشروط الاخرى التي يدور عليها أمر اجتهاده انما هي للمجتهد  
 النقل الاصولي الذي يكتسب العلوم بالرسم والنظر القائم مقام النبوة  
 في بيان الادلة واحكامها وهناك مجتهد آخر لا يشترط فيه ما ذكر  
 بل شرطه تصفية النفس وتركيتها وتخليقها بالخلق الرباني وتهيؤها  
 واستعدادها لقبول العلم من الله تعالى فان الانسان اذا كمل في أخلاقه  
 وصفت نفسه وتهيات بالفقر والابجاء الى الله تعالى وصدق عزيمته  
 في الاخذ ولم يتشكل على حوله وقوته خلق الله فيه العلم كما يخلق  
 فيمن استوفى شروط الاجتهاد فاجتهد وصرف فبكره ونظره في  
 الطريق المحدود

والقول بأنه سبحانه إنما يخلق الخلق في هذا دون ذلك حجر  
على الله وخروج عن الانصاف فلا ينبغي للمنصف العارف بأن  
الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء من عباده إلا أن يسلم أن ظهرت  
فيه آثار التصفية والتمهيء وسطعت عليه أنوار التخلق بالخلق الرباني  
ما أتى به ولو لم يأت به مجتهد ما لم يخالف كتاب الله أو سنة  
رسوله أو إجماعاً أو قياساً جلياً نعم ذكر بعضهم أنه لا يجوز  
تقليد أهل الكشف في كشفهم لأن الكشف لا يكون حجة  
على الغير وملزماً له كما سيأتي في مبحث الإلهام ولكن مسألة التقليد  
شيء ومسألة الاجتهاد وصحة الكشف شيء آخر وقد ورد أن  
للقرآن ظهراً وبطناً ( وكلام النبوة لا يخلو عن شيء منه ) فقد  
أخرج ابن أبي حاتم عن طريق الضحاك عن ابن عباس قال إن  
القرآن ذو شجون وفنون لا تنقضي عجائبه ولا تبلغ غايته فمن  
أوغل فيه برفق فحاج ومن أوغل فيه بعنف هوى أخبار وأمثال  
وحلال وحرام وناسخ ومنسوخ ومحكم ومتشابه وظاهر وبطن  
فظهره التلاوة وبطنه التأويل فخالسوا به العلماء وجانبوا به  
السفهاء \* وروى عن الحسن أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لكل آية ظهر وبطن وظهرها كما قال ابن النقيب وغيره  
ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر وبطنها ما تضمنته من  
الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق

ومن هذا القبيل كلام السادة الصوفية في القرآن فهو من

باب الإشارة الى دقائق تنكشف لأرباب السلوك ويمكن تطبيقها على الظواهر المرادة وذلك من كمال الايمان ومحض العرفان خلافاً للباطنية الملاحدة الذين ينفون الظواهر قطعاً توصلاً لهدم الشريعة الغراء ويريدون معاني أخرى يزعمونها بواطن القرآن وليست منه في شيء.

ولقد أخطأ من التبس عليه الفرق بين المسلكين فان الصوفية مع أخذهم بالظواهر المرادة من القرآن قد حضوا على حفظها والتمسك بها وقالوا لا بد منها ولا مطمع في الوصول للباطن الا من طريقها كالبيت لا يتوصل لداخله الا بعد ولوج بابه أما أولئك فعلى الضد من ذلك

والقول بأن دلالة الكلام محصورة في أنواع خاصة والدلالة الاشارية ليست واحدة منها ولا هي مضبوطة يمكن الرجوع اليها ممنوع لما علمت أن المعاني الاشارية التي يذكرها السادة الصوفية في القرآن مقصورة على ما يمكن تطبيقها على ظواهره وغايته ان السياق ليس لها بالنسبة للعامة مثلاً قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم) بعض الصوفية يقول فيه مع حفظ الظاهر المسوق له الخطاب انه إشارة الى لزوم العمل بالشرع ورعاية الادب وترك مقتضيات الطبع وهكذا على ان حصر الدلالة في الانواع الثلاثة المشهورة إنما هو في الدلالة الآلية التي لا يد لها من أوضاع خاصة وعلوم تعتمد

عليها في فهم معاني الكلام ومعرفة أساليبه وهي دلالة العامة والخاصة يشاركونهم في هذه الدلالة ويمتازون عنهم بدلالة أخرى أعم وأشمل وهي الدلالة الاشارية الالهامية التي يعتمد فيها على الالهام والفيض ويقرب منها دلالة التراكيب على مستتبعاتها المذكورة في علوم البلاغة على القول بانها ليست حقيقة ولا مجازاً وكذلك دلالة بعض أنواع الایماء التي تذكر في مسائل العلة من علم الاصول فانها عقلية وان كان للنص مدخل فيها فالسادة الصوفية المختصون بموهبة الالهام وطهارة النفوس يمكنهم بجواهر ارواحهم القدسية ومواهبهم الربانية ان يدركوا بطون القرآن أى ما بطن فيه من المعاني الاشارية المعتلية عن المدارك الآلية كما يدركون ظهره أى ما ظهر من الفاظه وتأليفاته الوضعية بل هم في ذلك المورد العذب الشهي أتم وأوفى وهذا لا ينافي وقوع الخطأ من بعضهم كما اتفق لارباب الشطح والتلوين الذين لم ترسخ أقدامهم في مقام التحقيق أما أصحاب التمكن منهم فهم على أقدم الرسل لهم العصمة الثانية كما ذكره الغزالي وغيره والعصمة الاولى للأنبياء عليهم الصلاة والسلام والاعتراض على الصوفية بان ما عندهم ان كان موافقاً للكتاب والسنة فهما بين أيدينا وان كان مخالفاً لهما فهو رد عليهم وما بعد الحق الا الضلال مدفوع بأن كون الكتاب والسنة بين أيدينا لا يستدعي عدم امكان استنباط شيء منهما بعد ولا يقتضي انحصارهما فيما علمه

العلماء قبل فيجوز أن يعطى الله تعالى لبعض خواص عباده فهما  
يدرك به منهما ما لم يقف عليه أحد من المفسرين والعلماء المجتهدين  
في الدين وكم ترك الأوائل للأواخر وحيث سلم للأئمة الأربعة مثلاً  
اجتهادهم واستنباطهم للأحكام الشرعية من الآيات والأحاديث  
مع مخالفة بعضهم بعضاً فما المانع من أن يسلم للقوم ما فتح لهم من  
معاني كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وإن خالف  
ما عليه بعض الأئمة لكن لم يخالف ما انعقد عليه الإجماع الصريح  
من الأمة المعصومة وأرى التفرقة بين الفريقين مع ثبوت علم كل  
في القبول والرد تحكمًا بحسب ما لا يخفى على المنصف أنظاراً لألوسى  
في تفسير قوله تعالى وما فعلته عن أمرى ذلك تأويل ما لم تستطع  
عليه صبراً

والكلام إنما هو في المسائل الاجتهادية التي ليس فيها نص  
ولا إجماع فالمجتهد الأصولي ينظر فيها من طريق الأدلة الشرعية  
والقواعد المدونة فيستنبط حكمها والمجتهد الصوفي ينظر فيها  
بالتوجه والتجرد من طريق الفيض والإلهام فيخلق الله له العلم  
بها فتارة يتفق نظرهما في الواقعة وهو الكثير الغالب وتارة  
يختلف .

وفي هذه الحالة يبقى كل منهما على اجتهاده فيما يختص بعمل  
نفسه والمعول عليه عند الجمهور نظر الأصولي فيما يتعلق بعمل  
غيره فهو الذي يقلد ويجب على العاصي اتباعه

وأما المعاني الاشارية والاسرار الربانية التي تدل عليها آيات  
التدوين وتبديها سطور التكوين مما يفاض على قلوب العارفين  
وايست من هذا القبيل فبهذه مع كونها لا حصر لها ولا ينتهي  
مداهها ليس بينها وبين ما يستنبطه الفقيه بالطرق المرسومة  
والقواعد المدونة معارضة ولا هي متفقة معها في نوع الدلالة بل  
لهذه دلالة ولتلك دلالة اخرى كما أوضحناه في رسالتنا مناهل  
الفتوح في الكشف عن اسرار الروح وللاجتهاد في كل منهما  
عدة تخالف المدة الاخرى

نعم قد يكون المجتهد الاصولي مجتهدا صوفياً اذا تأهب  
للطريقين وقد يكون مقلداً للصوفي فيما يفاض عليه من تلك الاسرار  
التي تقتضيها الدلالة المعروفة ولا تحيط بها الفهوم النظرية وكذلك  
المجتهد الصوفي قد يكون مقلداً للمجتهد الاصولي فيما لم يتوصل  
اليه بالتجرد والتوجه من الاحكام الشرعية لان اجتهاده أيضاً  
يتجزأ كما يتجزأ أيضاً اجتهاد الفقيه الاصولي وللفتح أوقات اذا جاء  
الابان بحجيء وكل شيء عند تقدير عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال  
ثم تبييضه وقدم الى الطبع يوم الاثنين ١٩ جمادى الاولى  
سنة ١٣٤١ على يد أحوج العباد الى مولاه الرؤف محمد بن حسنين  
ابن محمد مخلوف العدوي المالكي عفى عنه والحمد لله أولاً وآخراً  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم